

الانظمة العربية بوجود اسرائيل يقوى اذا ما ابلت الجيوش العربية بلاءا حسنا في الحرب الحالية وبعد « ازالة الالهانة القومية » التي ذافها العرب في حرب حزيران ١٩٦٧ . ولعل التقييم الذي نشرته مجلة « ايكونومست » البريطانية ( والتي تعكس عادة والى حد كبير وجهات نظر الاوساط الحاكمة في بريطانيا ) في افتتاحية عددها بتاريخ ١٠/١٣ يوضح الى حد كبير احتمالات الوضع السياسي في المنطقة بعد انتهاء الحرب وهذه الاحتمالات مرتبطة ارتباطا وثيقا بميزان القوى العسكري بعد وقف القتال . وتحدد الايكونومست ثلاثة احتمالات لهذا الوضع ونتأجه على الصعيد السياسي .

١ — هزيمة عسكرية للقوات المصرية وانسحابها الى الضفة الغربية من القناة .  
 اذا قبل ان يتمكن العرب من ادخال النفط كسلاح في المعركة . وتقول الايكونومست ان حدوث هذا يجعل تحقيق اي تسوية سياسية مبنية على حدود ما قبل حرب ١٩٦٧ غير ممكن .

٢ — اما الاحتمال الثاني فتلخصه « الايكونومست » في تمكس القوات المصرية من الاستمرار في السيطرة على جزء من سيناء ( الضفة الشرقية للقناة ) لفترة زمنية كافية بحيث تصبح المطالبة بحدود جديدة ومباحثات جديدة امرا واقعيا . وفي هذه الحالة فان الولايات المتحدة ستقع تحت ضغط شديد من الملك فيصل ( سلاح النفط ) لاجبار اسرائيل على الانسحاب الى حدود قريبة من حدود ما قبل ١٩٦٧ . وترى « الايكونومست » ان مثل هذا الوضع سينطوي على مضاعفات خطيرة لان بعض الاطراف العربية ( المقاومة الفلسطينية وبعض القوى العربية الاخرى ) لن ترضى بحدود ١٩٦٧ .

٣ — والاحتمال الثالث الذي تحدده الايكونومست هو انتصار شامل للقوات المصرية في سيناء بعد ان تفقد اسرائيل معظم طائراتها ( السيطرة الجوية ) مما يمكن هذه القوات من دخول سيناء تحت حماية الطيران العربي . وتعلق الايكونومست على هذا الاحتمال « ان الخوف ، في مثل هذه الحالة ، هو ان يدمع السادات الى الاعداد لحرب اخرى وان يصبح انسحاب اسرائيل الى حدود ما قبل ١٩٦٧ غير كاف » !! .

وترى الايكونومست ان « السلام » يعتمد على قبول العرب لاسرائيل كجزء من المنطقة وهذا يتطلب رفض الدول العربية للمنطق القائل « بان المهم ليس اية حدود تتمتع بها اسرائيل بل الوجود الاسرائيلي نفسه » . وترى الايكونومست كذلك ان اية تسوية دائمة للنزاع يجب ان تتضمن ثلاثة عناصر رئيسية :

١ — حق اليهود في البقاء تحت حماية دولة اسرائيل ( ضمان بقاء دولة اسرائيل والاعتراف بها كجزء من المنطقة ) .

٢ — الاعتراف بحقوق العرب . وهذا يتطلب تقسيم الارض المتنازع عليها ( وهنا لا تقدم الايكونومست اي تحديد لهذا التقسيم ولا تحدد « الارض » المتنازع عليها . . ولا تحدد من هم العرب المعنيون بتقسيم هذه الارض . . )

٣ — ان هذا التقسيم يجب ان لا يفرض على اسرائيل بل يجب ان تقبله اسرائيل طوعيا والا بقي الخوف الاسرائيلي من قيام العرب بهجوم اخر واثارة مسألة حق اسرائيل في الوجود من جديد .

بعد فشل مجلس الامن في التوصل الى قرار بخصوص القتال في المنطقة امتنعت بريطانيا عن التقدم بمبادرة جديدة واتخذت — كما يبدو — موقف **الانتظار** حتى يحسم الموقف عسكريا ولعل هذا تابع من اعتبارين رئيسيين : الاول ، الشعور بان العامل الحاسم على الصعيد الدولي هو موقف الدولتين الكيرتين ، وانه ما لم تتفق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، فسيبقى مجلس الامن مشلولاً عن الحركة والمبادرة .